د. على الدين هلال:

التعليم موتور التنمية، وثقافة الاعتراف بالآخر هى موتور الديمقراطية!

- ٦٦,٥٪ من شعب مصر ولدوا من عام ١٩٦٥ وحتى اليوم، والشباب - بذلك - هو أكبر حزب أغلبية على الساحة المصرية!
- أبرز جوانب التناقض فى الرسائل الموجهة من مؤسسات الدولة إلى الشباب يدور حول: (جواز تداول الموضوع السياسى)!!
- تيارات التطرف عملت لفترة من دون منافس بسبب ضعف الحياة السياسية فى مصر!
- كل الأحزاب السياسية فى مصر متواضعة ودورها محدود فى عمليات التنشئة أو التعليم السياسى!
- نحاول من خلال تطوير سياسة ومناهج التعليم فى المرحلتين الابتدائية و الإعدادية، أن نزرع الإيمان بوجود (الآخر) قبل أن نتحدث عن قبول الرأى الآخر!

- لن نكون قادرين على النهضة مهما أوتينا من مال أو تكنولوچيا إلا حين يسرى روح جديد فى عروق الناس يجعلهم يرتبطون بالمستقبل!
- أحزاب المعارضة تهاجم نواقض النظام الديمقراطى الحاكم، فى حين تفتقر - تماما - إلى الديمقراطية داخلها!
- عين الأحزاب المصرية على كرسى الحكم، وليست على كسب ولاء الشعب وحبه!
- عندما يسجل عهد الرئيس مبارك بعد عشرات السنين، فسوف تكون إحدى الفقرات المضيئة فى تاريخ هذا العهد هى النقله الكيفية المذهلة فى التعليم.
- مصر أرسلت البعثات إلى الخارج لتعليم المدرسين لأول مرة منذ عهد محمد على!
- للمشتاقين نقول: ليست العبرة بالطموح إلى المنصب، ولكن العبرة بالكيفية التى تصلون بها إلى هذه المناصب!!
- بحوث التسويق لصابونة أو زجاجة عطر فى مصر متقدمة جدا، وبحوث الرأى العام ينظر إليها باعتبارها موضوع سياسى

ربما لا يوجد فى جيل الدكتور على الدين هلال، عميد كلية العلوم السياسية والاقتصاد، ومدير مركز البحوث السياسية فى جامعة القاهرة(وقت إجراء الحديث) من يجمع بنفس القدر فى جنبات روحه، وجوانب شخصيته، خصال الخوجة، بيقينه الداخلى عن نبل رسالته، والسياسى بحنكته وإدراكه لعلاقات القوى، وإدارته لحركته فى إطار هذه العلاقات، أو باستعمالها.

بل وربما لا يوجد من يجمع ـ بنفس القدر ـ فى جنبات روحه أو جوانب شخصيته، حكمة الشيوخ، وفوران الشباب فى آن واحد، وبحيث لا يزيد حجم أو وزن أحد العنصرين على الآخر!

لقد كنا نتحدث كثيرا ونحن طلبة، أو حين سلكنا سلك التدريس عن «كاريزما» على الدين هلال، وكنا نضحك كثيرا على بعض زملائنا الذين سقطوا أسرى انبهارهم بشخصيته، فأصبحوا يقلدونه فى كل شىء، من التعبيرات واللزمات الدائمة، إلى طريقة الكلام وحتى طريقة المشى.

ومازلنا ـ حتى اليوم ـ نتهامس ضاحكين على البعض منهم فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو فى كلية الإعلام.

وحين دخل د. على الدين هلال إلى ساحة هذا الحوار عبر زيارته لدار الأهرام الجديدة فى لندن، فإنه لم يتخل لحظة واحده عن كل هذه القسمات والسمات التى تحدد خطوط شخصيته وملامح عقله وروحه.

وهنا نص الحوار:

- **بمقدار ما نتحصل نتائج مفزعة لغياب التعليم السياسى فى مصر، وضعف الثقافة السياسية لفترة سابقة طويلة، بمقدار ما نستشعر قلقا كبيرا إزاء الفهم المختلط والمتباين، وهو الذى يسود بعض عمليات التعليم السياسى الحالية، والمعتمدة على التلقين بأكثر من الحوار، والمرتكزة على التعبئة بأكثر من ارتكازها على دفع تيارات**

حية تساعد على خلق رأى عام إزاء القضايا الكبرى، وتساعد على القضاء على السلبية، وتساعد على تنمية وتدعيم قيمة الاختيار.

فى تصورك لماذا نتراوح فى مثل هذه المسائل بين الحدود القصوى للأشياء، من دون أن نسعى إلى خلق نموذج متوازن للتعليم السياسى، وللتنشئه السياسية؟

○ هذا موضوع له جوانب كثيرة، ولكننى أريد أن أدخل إليه من زاوية معينة، وهى: (التقويم الديمغرافى لمصر اليوم)، فهى بلد تتكون من ٦٦مليون نسمة، ولكن ٦٦,٥٪ من ناسها، أو من شعبها أقل من ثلاثين سنة، ومن هم فوق الثلاثين عاما لا تتجاوز نسبتهم ٣٣,٥٪ من الشعب المصرى.

هذا معناه أن ٦٦,٥٪ من الشعب المصرى ولد فى آخر ثلاثين سنة، أى فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٩٥، وهذا يظهر لنا حجم الشريحة الشبابية التى نتعامل معها.

هذه الحقيقة الإحصائية حين نأخذها من خلال الإجابة على سؤالك، تضعنا أمام علامة استفهام أخرى، ملخصها: (ماذا نريد من هؤلاء الناس.. من هؤلاء الـ ٦٦,٥٪؟).

وبعيدا عن الشعارات الرنانة والصاخبة التى ليس لها معنى، فأنت تريد منهم (الانتماء للوطن) بمعنى أن يعرفوا حجما معقولا من تاريخ بلدهم، ويعرفوا حدا أدنى من حقائق الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر، بمعنى أن يدركوا ماهية بلدهم! وأنها قد تكون محاطة بمشاكل كثيرة، ولكنها بلد له مستقبل، وأن هذا المستقبل لن تنشق عنه الأرض، ولكنه ينبع من خلالهم، باعتبارهم أغلبية فى شعبهم.

ثم نحن نريد منهم - ثانيا - (المعرفة السياسية بالحقوق والواجبات)، بحيث يعرفون ما هى الواجبات التى يلتزمون بها إزاء هذا الدستور، وهذا القانون.

وكذلك نحن نريد منهم (أن يكونوا قوة فى صف الممارسة الديمقراطية) وهذا يتطلب منهم أن يسجلوا أنفسهم فى قوائم الانتخابات، وأن يعرفوا مجموعة القيم التى تحقق الحياة الديمقراطية، ولا يعرفونها ككلمات أو شعارات فحسب، وإما يمارسونها بوصفها واقعا حقيقيا، بما يخلق حقائق جديدة على الأرض.

فإذا ما دخلنا من هذه البوابة إلى ساحة الإجابة على سؤالك، فإنها تسلمنا - عمليا وتلقائيا - إلى التساؤل من جديد - عن المشاكل التى تحول دون أن يحتل حزب الأغلبية المطلقة هذا (أى الشباب الذين يمثلون ٦٦,٥٪ من الشعب) مكانه ومكانته الطبيعيين على الساحة المصرية.

أولى هذه المشاكل هو (إدراك حجم المسئولية)، فأى إنسان يستطيع بسهولة أن يكتشف أن هناك هوة كبيرة ما بين حجم المسئولية، وحجم الموارد المخصصة لتعليم الشباب سياسيا وتنشئتهم سياسيا.

وثانية هذه المشاكل هو عدم وجود جهاز واحد تقع عليه المسئولية.

وثالثة هذه المشاكل هو (تفاوت وتباين الرسالة السياسية الموجهة إلى الشباب من جهاز لآخر)، سواء تحدثنا عن التعليم أو الإعلام أو الثقافة، فإننى لا أستطيع أن أقول - بضمير مستريح - إن الرسالة التى تخرج من هذه الهيئات هى رسالة واحدة ذات قوام متماسك، بل - فى كثير من الأحيان - هناك تناقض بين الرسائل الصادرة من هذه المؤسسات أو الهيئات، وأبرز جوانب هذا التناقض يدور حول (جواز تداول الموضوع السياسى من عدمه)!!

ففى فترة من الفترات سادت فكرة عجيبة عند بعض المسئولين مؤداها أننا لو جعلنا الناس تهتم بالكورة، وتنشغل بها، فإن ذلك يصرفهم عن الكلام فى السياسة، وكأن أحد الموضوعين يمكن أن يكون بديلا للآخر.

وقد أدت مثل هذه الطرق فى التفكير - فى واقع الأمر - إلى أن أصبحت

الساحة السياسية مفتوحة للتيارات المتطرفة، وقد عملت هذه التيارات من دون منافس، لفترة من الفترات، بسبب ضعف الحياة السياسية فى مصر.

فعملية التعليم السياسى، أو التدريب السياسى، أو التنشئة السياسية، تقوم بها - إلى جوار أجهزة الدولة - مؤسسات المجتمع المدنى، مثل: الاتحادات، والنقابات، والجمعيات، والأحزاب السياسية.

وكل الأحزاب السياسية فى مصر ضعيفة، وأداؤها متواضع خصوصا فى هذه العملية، ولا يوجد من هذه الأحزاب - فى الواقع - سوى جرائدها، وهكذا تحتل موضوعات الخصخصة ومصير القطاع العام وزيادة الصادرات الأولوية على الأجنده السياسية والإعلامية والاجتماعية للدولة، وللأحزاب، فى حين يتواضع مكان التعليم السياسى والثقافة السياسية على هذه الأجندة، ولا يوجد إدراك لحجم هذه المشكلة فى المجتمع، كما لا يوجد تنسيق بين الهيئات التى تمارس هذا الدور.

ولنأخذ كمثال سياسة التعليم فى تطوير المناهج الدراسية.. هذه السياسة - كانت، ومازالت - تستحق أن تكون موضوع اهتمام، ومناقشة، ومؤازرة من كافة مؤسسات الدولة، ومن كافة الأحزاب.

فهذه السياسة تعتمد - بالدرجة الأولى - فى مناهج المرحلتين الابتدائية على زرع فكرة (الغير)، أو إدراك وجود (الآخر)، بما يعد مدخلا للتسامح، وهو القيمة التى تنطلق منها الديمقراطية ابتداء.

نحن نحاول أن نعلم الأولاد قبول (وجه الآخر) قبل أن نتحدث عن (قبول الرأى الآخر)!!

نحن نرغب فى أن ينمو يقين داخلى عند أفراد هذا الحزب ذى الأغلبية المطلقة (حزب الشباب أو حزب الـ ٦٦,٥٪)، بأن هناك (آخر) فى السياسة، وفى أمور الدين، وفى مجال الرأى، وفى مجال العلاقة مع الدول الأخرى. ففى الحياة السياسية الديمقراطية، ليس من حق أى طرف أن يعلن احتكاره للحقوق

السياسية، بل ولابد من عدم وجود حقيقة سياسية مطلقة، إذ إن الحقيقة تظل نسبية فى هذه الأمور.

بناء نهضة الأمم، لا يكون إلا ببناء بشر مدرك وفاهم لهذه الركائز للديمقراطية وللحوار، فقد ينبنى التقدم على التكنولوچيا أو رأس المال، أو التدريب والإعداد، ولكنه لا يتم ولا يكتمل إلا بالاستثمار فى البشر.

لقد كتب نجم الدين ثاقب سفير باكستان فى اليابان فى فترة من الفترات، كتابا عن نهضة اليابان، وهو الكتاب الذى ترجمه ونشره مركز الأهرام للترجمة والنشر، وفيه قال: «إن الحقيقة الجوهرية فى التقدم هى الروح، فالأمم لا تنهض إلا بإرادة وعزيمة وروح صلبة حقيقية».

بل إننا حين نتأمل بعض التجارب الناجحة فى مصر ـ ذاتها ـ سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص، سنجد أن أساسها لم يك تكنولوچيا أو رأس مال، وإنما بشر له روح وإرادة.

فهناك مشاريع صرفت عليها ملايين الدولارات، ولكنها أقرب ما تكون إلى (سلة بدون قاع)، كلما وضعنا فيها رأس مال طلبت المزيد، ولكن حين غيرنا قياداتها ـ فقط ـ أصبح هناك تدبير وتوفير وحسن إدارة.. إلخ.

هى «الروح» التى يجب أن تسرى فى عروق الناس وتجعلهم يرتبطون بالمستقبل ويؤمنون به، فما لم يكن هناك إيمان بأننا قادرين على النهضة، فلن تتحقق هذه النهضة مهما أوتينا من موارد اقتصادية أو تكنولوچية، فالتقدم يحدث ـ أولا وأخيرا ـ فى عقول وقلوب البشر، وحب الوطن يبزغ من ذات القلوب والعقول.

أحزاب مستقبل!

- **حين نلمس هذا (الروح الجديد)، فلابد لنا أن نتساءل عن كيفية انتصاب عمود فقرى اسمه الإرادة فى جسد الوطن، وقد لمست**

فى كلامك ـ حالا ـ مسألة الأحزاب المصرية، التى نفترض منذ نشأتها فى ١١ نوفمير ١٩٧٦، أن تكون أوعية للتربية السياسية، أو التعليم السياسى، أو ـ بمعنى آخر ـ ستكون مدارس للسياسة فى مصر، فما الذى علمته هذه الأحزاب للناس عبرها أو من خلال صحفها، وما الذى أفشته وكرسته من قيم وأفكار فى المجتمع المصرى؟

○ وجود التعددية السياسية فى المجتمع هو أمر إيجابى، وأى نقد لهذه التعددية، لا ينبغى أن يفهم على أنه مدخل للنكوص عنها، وإنما لتطويرها ودعمها.

لا يمكن عمل نظام ديمقراطى بدون أحزاب سياسية، فمهاجمة الفكرة الحزبية ـ فى حد ذاتها ـ هو فى واقع الأمر هجوم على الفكرة الديمقراطية.

والمتابع لحالة الساحة الحزبية فى مصر سيكتشف عجبا، فحين تعمد أحزاب المعارضة إلى انتقاد النظام السياسى الحاكم، فإنها ترتكز على فكرة وجود نواقص فى هذا النظام من الناحية الديمقراطية، ولكن نظرة بسيطة إلى أحزاب المعارضة من الداخل تؤكد أن التنظيم الداخلى لهذه الأحزاب يفتقر إلى الديمقراطية تماما وهى تنتقد انتخاب رئيس الجمهورية لفترة ثالثة محددة المدة (٦ سنوات)، على حين هذه الأحزاب لم تشهد، وربما لن تشهد فى الأمد المنظور تغييرا يذكر فى قياداتها ذات الوضع الثابت بأفرادها، وبسلطات هؤلاء الأفراد.

بل من جانب آخر، فإن نمط صناعة القرار فى هذه الأحزاب يعتمد على التركيز فى هيئات علوية بعض الأحيان، وفى يد رئيس الحزب فى معظم الأحيان.

وقد كنا نتصور أو نتوقع أن تعطى هذه الأحزاب قدرا أكبرا من الاهتمام للتعليم السياسى، وأن تراهن على المستقبل، ولكن أغلب هذه الأحزاب لا تهتم بهذا الموضوع، وإنما عينها على كرسى الحاكم، بدلا من أن تكون على كسب ولاء الشعب ومحبته، أو تغيير الرأى العام وخلق اتجاهات محبذة ومؤيدة

لفكرها، فهى تجتهد من أجل طرح فكرة حكومة ائتلافية، لأن جوهر الفكرة هو (المشاركة فى اقتسام كعكة السلطة) وليس (الوصول إلى السلطة من خلال الناس).

وهناك بعد آخر مهم وهو (السلفية السياسية)، فعندما تقرأ برامج هذه الأحزاب تجدها تنتمى إلى الماضى، بأكثر من انتمائها إلى الحاضر، أو المستقبل، وهى تهتم بالإثارة، وأحيانا بالتحريض أكثر من اهتمامها بتعليم القارئ مبادئ أو أفكار أو ممارسات أو قيم.

كل هذا لا يعنى الهجوم على تجربة مصر الحزبية، وإنما يعنى الإقرار بحقيقة أننا مجتمع يتطور نحو الديمقراطية، وأن إحدى الركائز الأساسية لتطوره، هو تغير هذه الأحزاب، ومزاولتها لدورها الطبيعى والمفترض فى التعليم والتنشئة السياسيين.

أمن قومى!

● **نعتقد كثيرا ـ يا دكتور على ـ فى فكرة الدكتور حسين كامل بهاء الدين باعتبار التعليم مشروعا قوميا لمصر، أو مكونا رئيسيا من مكونات أمنها القومى.. فى تصورك ما هو الشرط الذى قطعته عمليه تطوير التعليم فى مصر؟ وما الذى نتصوره من مهام يجب أن توضع على جدول هذه العملية؟**

○ أريد أن أقول: إنه بعد عشرات السنين، حينما نؤرخ لعهد الرئيس حسنى مبارك أو نسجله، ليس عندى شبهة فى أن إحدى فقرات هذا العهد الأساسية هى النقلة الكيفية المذهلة فى التعليم، ولم يكن ممكنا لأى وزير أن يحقق هذا، لولا دعم القيادة السياسية.

فى عام ١٩٩٠ كان وضع التعليم فى مصر كالتالى:

الجزء الأكبر من المدارس المصرية يعمل ثلاث فترات، فترة من ٧ إلى ١١،

والأخرى من ١٢ إلى ٣، والثالثة من ٤ إلى٧، معنى هذا الكلام أن تكون الحصة ثلاثين دقيقة، والفصل مائة طالب، ومعناه أيضا ألا توجد فسحة أو حصة ألعاب، ومعناه أن تصبح المدرسة مكانا منفرا للطالب، ومعناه ـ من الناحية العملية ـ انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

والدروس الخصوصية ليست انحرافا مطلقا بحكم القانون، ولكنها انحراف أفرزه المجتمع نتيجة التدهور فى مستوى أداء التعليم الأساسى، فالدروس الخصوصية هى (السوق السوداء للتعليم) كما كانت التجارة بالعملة هى السوق السوداء للنقد قبل الإصلاح الاقتصادى.

إستراتيجية التعليم فى مصر ـ منذ خمس سنوات ـ تنفذ محاور أربعة، أولها ـ وأخطرها ـ هو محور: (بناء المدارس)، فاليوم يبنى فى مصر ميزانية الدولة المصرية ومن أموالها ١٥٠٠ مدرسة كل سنة، ومدة هذه الخطة عشر سنوات. أى أنه فى عام ٢٠٠٠ سيكون عدد المدارس التى بنيت فى هذه السنوات العشر أكثر من عدد المدارس التى بنيت فى مصر منذ بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٩٠، معنى هذا أن يطبق نظام اليوم الكامل، وتأخذ الحصة مداها، وفوق هذا فإن الموضوع ليس كمّا فحسب، وإنما تحديد شكل المدرسة أو نمطها بحيث تبنى على ثلاثة آلاف متر مربع على الأقل، وتحتوى كل المرافق اللازمة للنشاطات الطلابية.

أما المحور الثانى لإصلاح التعليم فى مصر، فهو: (المناهج الدراسية)، وقد عقد مؤتمر قومى للتعليم الابتدائى، ومؤتمر للتعليم الإعدادى وأشرفت عليها السيدة الفاضلة والشعراء والسياسيين والكتاب ، انطلاقا من أن قضية التعليم ليست قضية حزبية ولكن قضية قومية، وأنها ليست قضية فنية ولكنها قضية عامة تتكامل بها الرؤى وتتداخل التخصصات.

الحكومة لا تعلم أبناء أسر أعضاء الحزب الوطنى فقط، ولكنها تعلم أبناء الشعب المصرى كله.

لقد اهتمت هذه المؤتمرات بإعادة كتابة كل الكتب للصف الابتدائى، وصلنا فى العام الماضى إلى كتب الصف الثالث الابتدائى، ووصلنا هذا العام إلى كتب الصفين الرابع والخامس، لقد اختفت قيم التطرف من هذه المناهج، وحل محلها قيم احترام البيئة وحقوق الإنسان، وفكرة الغير، والتسامح، وقواعد المرور.

والمحور الثالث يقوم على: (ابتعاث المدرسين)، فلأول مرة منذ عهد محمد على ترسل الدولة المصرية بعثات من مدرسيها إلى الخارج، فتقوم وزارة التعليم ـ سنويا ـ بإرسال ألف مدرس إلى عدد من البلدان الأوروبية ضمنها بريطانيا لمدة تتراوح ما بين أربعة وستة أشهر، والهدف من هذه البعثات ـ باختصار ـ هو معرفة كيف تدار مدرسة متقدمة، وما هو شكلها، وما هى طبيعة العلاقة بين الأستاذ والتلميذ فيها.

أما المحور الرابع فيتلخص فى: (رفع مستوى معيشة المدرسين) فحدثت طفرة فى المرتبات والحوافز وغيرها.

إذن منظومة التطوير التعليمى فى المستوى قبل الجامعى تكتمل عبر هذه المحاور، لتكتمل معها البنية التحتية للتعليم.

وبدأنا ـ أيضا ـ الربط بين الجامعات والمدارس، بحيث بدأت معظم الجامعات، تنظم دورات تدريبية إدارية للنظار، تهتم بتطوير الإدارة المدرسية، كما قامت بعض الجامعات بتنظيم دورات خاصة للمدرسين فى بعض التخصصات مثل: الكيمياء والطبيعة والرياضيات.

وإضافة إلى ذلك، فإن أحد الأمور التى سوف تؤثر على تطوير التعليم فى مصر هو إدخال تكنولوچيا المعلومات فى المدارس، فمع نهاية العام الحالى ستزود عشر آلاف مدرسة عبر القطر كله بحاسبات آلية ومعامل كومبيوتر، وترتبط بشبكة معلومات تربط المدارس ببعضها البعض، وبالإدارات التعليمية، وبشبكة الإنترنت.

التعليم الأساسى هو رهان على المستقبل، وتحقيق لمفهوم الاستثمار البشرى، بحيث يتأكد وضع التعليم بوصفه (موتور التنمية).

. . . . . .

وعلى المستوى الجامعى توجد أيضا ـ عملية تطوير كبرى للتعليم، ومن أهم معالم هذا التطوير، التركيز على شيئين، أولهما: تطوير المناهج بحيث لا ندرس للطالب كتابا وضع من ربع قرن دون اختلاف. ثانيهما: إلغاء بعض المواد التى لم تعد موجودة، وليس من المفروض على الطالب أن يتعامل معها.

وقد تبنى المجلس الأعلى للجامعات هذا التطوير، ودفع إلى عقد عدد من المؤتمرات العلمية تستهدف تغيير المناهج، وربط الجامعة بالمجتمع، بما يؤكد وضعها كأكبر بيت خبرة وطنى، وأصبح هناك مسئول للبيئة والمجتمع بكل جامعة يعمل على تطوير البيئة المحيطة بالجامعة. كما أنشأنا فى الجامعة مركزا تسويقيا للخبرات الجامعية بما يساعد على حل مشاكل كل المجتمع، ويحقق موارد إضافية للجامعات لأعضاء هيئات التدريس، أو لتحديث الجامعة نفسها.

وأخيرا (تقويم الجامعات) بخلق جهاز يتابع طبقا لمعايير ثابتة أداء الجامعات المختلفة، وقد تشكلت لجنة عليا لتقويم الجامعات وأدائها فى هذا العام وعقدت أول اجتماع لها فى فبراير ١٩٩٦، وتعمدنا فى أول اجتماع لهذه اللجنة أن تضم عددا من الوزراء السابقين للتعليم، وعددا من رؤساء الجامعة السابقين، وعددا من قدماء الأساتذة العاملين فى الجامعات المصرية، من ذوى الإسهامات العامة مثل: د. مصطفى سويف، والدكتور يونان لبيب رزق، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله.

ويعتمد مفهوم التقويم على دراسة مدى حسن استخدام الجامعة للإمكانيات المتاحة لها، ومدى تطبيقها للقانون.

وسوف يعقد ـ هذه الأيام ـ مؤتمر آخر بين اللجنة ورؤساء الجامعات، لتبدأ عملية التقويم مع بداية العام القادم، وتوضع المؤشرات الموضوعية لتقويم كل تخصص، وخلق التنافس بين الأقسام، والتنافس بين الكليات.

دكاكين!

● **أصبحت دكاكين البحوث السياسية فى مصر، متعددة كثيرة، يمارس فيها وعبرها، الكثير من التحيزات والتمييز الفاضح، بل وحرصت كل قوة سياسية، وكل تجمع حزب، على اقتناء مركز بحوث «ملاكى» يُنظر له (بضم الياء)، ويهندس مواقفه بشكل شبه أكاديمى.. ما هو تقويمك لفوضى مراكز البحوث السياسية فى مصر، وتأثيراتها على الحياة العامة، وعلى إهدار قيمة الموضوعية والمنهجية بشكل واسع النطاق؟**

○ لن أستخدم فى إجابة هذه اللهجة الساخرة والحادة، التى تعد سمة من سمات الدكتور عمرو عبد السميع، ولكننى أقول: إن الظاهرة موجودة، وسببها أن مصر ـ تاريخيا وموضوعيا ـ تخطو إلى ساحة ثورة أخرى، وأى مرحلة انتقال يمكن أن يلخصها تعبير جميل هو: «عندما تفتح النوافذ.. فلابد أن يدخل بعض الذباب»!

أى أننا ـ بمنظور ديمقراطى وليبرالى ـ لابد أن نقبل، حينما نسمح بالحريات، وممارسة هذه الحريات، أن تحدث تجاوزات سواء من جانب السلطة، أو المعارضة، أو الصحافة، أو بعض المراكز البحثية.

لذلك فإن تفكيرى أن الخطر ليس فى حدوث الأخطاء، ولكن الخطر فى غياب آلية التصحيح، وآليات المحاسبة.

لابد أن يكون هناك رأيا عاما يتابع، وأن يكون هناك قانونا يردع ويعاقب الخوارج الذين يخرجون عليه!

يستطيع أى حزب أن ينشأ مركزا للبحوث السياسية سواء فى داخله أو خارجه، ، ولكننا لسنا مجتمعا من السذج أو الغفل، ويخطئ من يعتقد أن الشعب المصرى هو شعب ضعيف الذكاء، فهذا غير صحيح.

ونظرة الناس إلى هذه المراكز البحثية ستكون دقيقة وعارفة أكثر مما يتصور أصحابها، فصدقية أى مركز تبدأ من الأشخاص الذين يتصدرون عيادته، ثم من نوعية العمل الذى يخرج منه.

ظاهرة الدكاكين موجودة، ولكن لا أعتقد أن تأثيرها كان كبيرا على الرأى العام، ويظل ما تفتقده مصر - فى هذا السياق - هو التصدى بالقانون للتجاوزات، سواء فيما يتعلق بمصادر الأحوال، أو كيفية استخدام هذا الأموال، أو التأكد من أن هذه الأموال قد استخدمت فى مصارفها، لأن هذا الأموال التى تعطى لمركز بحوث خاص، أو لهيئة خاصة، هى جزء من معونة دولة أجنبية لمصر، فالدول الأجنبية تشترط أن يكون جزءا من معونتها للحكومة وجزءا للهيئات الخاصة، ومن ثم يجب على الهيئات المخصص لها هذا الجزء من المعونة أن ترعى وتتأكد من تطبيق القانون، بشأن حسن استخدام المال و إنفاقه.

وفى هذا الإطار ينبغى أن نعيد النظر فى مفهوم (الخاص) و (العام) لدينا، ففى فترة من الفترات سيطرت على المصرى، بعض الصور النمطية التى رسمت ملامح (الخاص) بوصفه مجموعة من الأشرار، والقراصنة، واللصوص والسفاحين، ورسمت ملامح (العام) بوصفه مجموعة من النبلاء والملائكة والأطهار والمثاليين.

هذا كله ليس صحيحا، فكلاهما معمل لخدمة الشعب، وينبغى أن يكون كذلك.

نحن نرحب بمراكز البحوث الخاصة، ونقول لها: أهلا وسهلا، وأنا لا أحبذ - على الإطلاق - منع هذه الأنشطة التى تعد مظهرا من مظاهر التطور الديمقراطى، ولكننا - فى ذات الوقت - نقول إن أى مركز بحوث إذا قام بجهد إعلامى أو دعائى، فإنه - عمليا وواقعيا - يلغى شرعيته كمركز بحوث، المهمة الأصلية لمركز البحوث هى أن يخلق حوارا علميا وسياسيا راقيا، وبأدائه لهذه المهمه يكون قد أكد مكانه ومكانته كجزء من الثورة الديمقراطية.

● **أحد المرتكزات الرئيسية للبحوث السياسية، هو بحوث الرأى العام، هل تعتقد أننا وصلنا إلى مشارف عمليه تمكننا من قياس الرأى العام، أو الرأى القطاعى، متبوعا أو تباعا بطريقة دقيقة فى مصر؟ وما هى العقبات التى تحول دون ذلك؟**

○ موضوع الرأى العام من الموضوعات الحرجة، والتى لا يوجد اتفاق عام بشأنها فى مصر، وهو من الموضوعات التى أصبح الاقتراب منها ينبغى أن يكون محسوبا.

وتوجد ـ الآن ـ فجوة كبيرة ما بين بحوث التسويق، وبحوث الرأى العام، فبحوث التسويق للسلع سواء للترويج لصابونة أو لزجاجة عطر، أو لخلق طلب على سلعة لم تك موجودة قبلا، أو لدراسة اتجاهات الرأى عند المستهلكين هى بحوث متقدمة جدا، ولا تقل عن نظيرتها فى أكثر الدول تقدما، ولكن عندما ينصرف الأمر إلى بحوث الرأى العام السياسية نجد أنفسنا فى مرحلة أولى من التقدم فى هذا المجال.

توجد وحدة رأى عام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهو مركز من مراكز الدولة، وقام مرتين بقياس رأى عام على نطاق واسع، كما أنشئت فى كلية الإعلام ـ مؤخرا ـ وحدة قياس رأى عام، ولكن لا أستطيع أن أتعامل بقدر كبير من الثقة فى قدر هذه المراكز على تحقيق المستهدف لصعوبات علمية عديدة تتعلق بالمستوى التعليمى والثقافى السائد، وسيطرة فكرة الخوف على المبحوثين، وظهور هامش كبير للتحيز فى هذه الدراسات.

مواسم الحلم!

● **تسهم العديد من الرموز السياسية والفكرية معكم مثل د. أسامه الباز، ود. حسين كامل بهاء الدين، ود. عمرو موسى، ود. مصطفى الفقى، فى إحياء مواسم تثقيفيه كشباب الجامعات.. فى تصورك،، هل واجه هؤلاء صعوبة فى الحوار مع الجيل الجديد؟**

أو بمعنى آخر، هل وجدوا صعوبة فى نقل هذا الجيل من خانة (الحلم فى المطلق) إلى خانة (العمل فى حدود الممكن)؟

○ أنا من المؤمنين إيمانا كاملا بوطنية الإنسان المصرى، وبأن القطاع الأكبر من الشباب المصرى، إذا وجد من يحدثه حديثا صادقا ومحترما، فسوف يستجيب، ولكن المشكلة أنه لا يجد ـ أحيانا ـ من يحدثه من التيارات المستنيرة المرتبطة بوطنها وبشعبها، وبالتالى يجد نفسه فريسة لتيارات أخرى.

ومن هنا، فقد أقمنا معسكرات التعليم السياسى والحوار فى فترة الصيف، فى كل جامعة، ثم معسكرا مركزيا لكل الجامعات فى حلوان، وهو الذى تصل طاقته إلى استيعاب خمسة إلى ستة أفواج. وتختتم هذا النشاطات عادة ـ بمعسكر فى الإسكندرية يتحدث إليه رئيس الجمهورية.. التقى فيه بالطلبة من عام ١٩٩٢ وحتى الآن سبعة عشرة مرة، والتقى ـ أيضا ـ بالمدرسين العائدين من الخارج، وكان الرئيس مبارك ـ فى هذا ـ يعطى رسالة مؤداها أن قيادة الدولة ـ على أعلى مستوياتها ـ تهتم بالتعليم السياسى للشباب، وهى حريصة على التخاطب مع الجيل الجديد.

وأنا مازلت أذكر اليوم الأول لانعقاد لجنة الحوار الوطنى، التى تتكون من رجال كبار هم من خيرة أفراد المجتمع، وقد استمر لقاء مبارك معها ساعة، ثم إستقل الطائرة إلى حلوان، ليجتمع بالطلبة ويستمر حواره معهم ثلاث ساعات ونصف ساعة، أى أن هذا ـ بالضبط ـ هو حجم ارتباط مبارك بالشباب الذين يعرف جيدا أنهم يمثلون المستقبل.

لقد اشترك فى التعليم السياسى كل الأسماء المهمة التى ذكرتها فى سؤالك، ولكن الأهم فى التجربة، كان مراقبة وتأمل أداء الشباب ومسارات فكرهم، فهم يسألونك أسئلة فى غاية البراءة والصدق، وينخرطون معك فى حوار جاد وحار، إذا تأكدوا من صدقك، ومن أنك راغب فى الحوار معهم ـ بالفعل ـ وأنك لم تأت إليهم لمجرد أنه عمل سياسى كلفت به، فلو شعروا ـ بذلك ـ لحظة واحدة

فإنهم يتجنبون الحوار معك، وينفذون تعاقدا غير مكتوب بعدم الإحراج، وبحيث يخرج كل طرف سعيدا من (القعدة) ويعود إلى قواعده سالما!!

المشتاقون!

● **عرفت مصر أنماطا من ذوى الطموح السياسى، وضعوا ـ فى معظمهم ـ منصب الوزير باعتباره غاية عظمى، وهدفا يتجاوز فى قيمته كل الأهداف، هل ترون أن هذا المنصب هو التتويج الوحيد الذى يمكن أن يتخيله أى مزاول للعمل السياسى لمشواره العملى والسياسى؟**

○ بداية لا يوجد عمل: أفضل من عمل آخر!

ونحن نرى أن الدول الكبرى نهضت لأن كل عمل له قيمة.

عامل النظافة مهم، وهو جزء من منظومة المجتمع، لو سقط فى عمله تسقط المنظومة كلها والتى تتعدد فيها المناصب والسلطات.

وأيضا، فإننى مؤمن بأن قيمة أى إنسان مستمدة من ذاته، وأن أسوأ البشر هم الذين يستمدون مكانتهم من وظيفتهم، ففى كثير من الأحيان يكون حجم الكرسى الذى يجلس عليه الشخص أكبر من حجم طاقاته واستعداده، والعبرة بالنسبة لأى إنسان هى بما يقدمه للمجتمع فى إطار الموقع الذى يشغله، وبحيث يصبح التقييم الحقيقى للبشر مرتبط بحجم عطائهم فى إطار الموقع الذى وصلوا إليه من خلال تطور مهنتهم أو عملهم.

● **وماذا ـ يادكتور على ـ عن تلك الطائفة الواسعة التى نعرفها فى مصر ـ شعبيا وفلكلوريا ـ باسم: «المشتاقين»؟!**

○ كل إنسان من حقه أن يطمح، وإذا تصور بعض الناس أن طموحهم يتأتى بشغل منصب معين فهذا حقهم، ولكن العبرة هى: كيف يصلون إلى هذا المنصب؟

المفترض أن يصلوا بالإجادة فى العمل، ومن غير المعقول أن يوكل للإنسان منصب أعلى، إذا لم يمارس بكفاءة منصاب أدنى.

هذه هى المبادئ الأساسية التى تحكم رؤيتى لهذه القضية بصرف النظر عن اشتياق كل المشتاقين، ومع خالص احترامنا لهم!

-١٩٩٧-

❑ ❑ ❑

obeikandl.com